14

15

العقيد الجبوبي: المرأة الأقل استخراجاً للوثائق

الثورة | محمد العزيزي

أوضح العقيد فضل الجبوبي مدير عام الأحوال الشخصية والسجل المدني بأمانة العاصمة أن المرأة الأقل استخراجا للوثائق الثبوتية.

وقال إن السجل المدني ارشيف إحصائي هام للدولة والباحثين ومراكز البحوث والدراسات؛ لأن مثل هذه البيانات تعتبر المرجع الحقيقي للتنمية والخطط الاستراتيجية والسياسات التي تبني الحكومات على أساسها برامج التنمية الشاملة والمتوقعة مستقبلا.

وأضاف: الدولة عندما تحصل على إحصائية دقيقة في عدد المواليد تعرف من خلالها احتياجاتها للمدارس والمستشفيات والمقاعد الدراسية و كمية الغذاء المطلوب والزيادة النسبية لعدد السكان .وكذلك الحال في شهادة الوفاة و البطاقة الشخصية لمن وصلوا السن القانونية ؛ وغيرها من الفوائد التي تعود على المجتمع نفسه و على الحكومة في تقييم خططها .

وقال العقيد الجبوبي في لقاء مع الثورة ينشر لاحقا: إن الأسباب في عدم إقبال النساء على الحصول على البطاقة الشخصية كثيرة و متعددة أهمها عدم الوعي لدى الأسرة اليمنية بأهمية الوثائق الثبوتية ليس للنساء فقط و إنما للرجال أيضا ؛ إلى جانب تحرج و تخوف النساء من التردد على أقسام الشرطة و امتثالا للأعراف و العادات و التقاليد و لأن الأسرة و المرأة اليمنية محافظة .. و لهذه الأسباب الرئيسية وغيرها تحرم المرأة اليمنية من الحصول على الوثائق الثبوتية أو الهوية سواء أكانت هذه الوثائق عبارة عن شهادة ميلاد أو بطاقة شخصية أو عائلية أو شهادة وفاة أو وثيقة طلاق أو زواج و جميعها وثائق مهمة و يحتاج إليها المواطن دائما.

و دعا مدير عام السجل المدني بالأمانة المواطنين إلى عدم التعامل مع الوثائق الثبوتية بالمزاج و استخراجها عند الحاجة فقط لأن هذا السلوك كارثي على الأسرة والدولة و يكون سببا رئيسيا في الزحام و السمسرة في بعض الأوقات كبدء العام الدراسي أو الحج أو العمرة و غيرها من المواسم التي يتطلب من المواطن الحصول على هذه الوثائق .

الأحد 29 جمادى الأولى 1435هـ 30 مارس 2014م العدد 18028

Sunday :29 Jumada Alawla 1435 - 30 March 2014 - Issue No. 18028

قضايا وناس

13

www.althawranews.net

أسطوانات الغاز.. ألغام قابلة للانفجار

أرادت أن تجهز وجبة العشاء لزوجها وأبنائها .. لكن أسطوانة الغاز غير الصالحة للاستخدام جعلت رب الأسرة وجبة لنيرانها.

إنها حادثة حريق مؤلمة وقعت في مديرية الشغادرة بمحافظة حجة، راح ضحيتها راعي الأسرة، وأصيبت الأم والأبناء بحروق خطيرة ما تزال أجسادهم مشوهة حتى الآن، واحترقت كل أدوات ومحتويات المنزل.

ورغم أن تلك الحادثة عفوية وتنم عن جهل بخطورة أسطوانات الغاز غير الصالحة للاستخدام .. حيث تكررت الحادثة قبل عامين بنفس الطريقة والمشهد وفي المنزل ذاته .. الاختلاف الوحيد هو أن ضحايا هذا الحادث الأم وحفيدتها.

د. الحيضاني: 450 حالة حريق خطيرة تصل مركز الحروق شهرياً

■ تحقيق / وائل شرحة

حوادث الحريق الناتجة عن أسطوانات الغاز غير الصالحة للاستخدام ومخالفة الشروط وقواعد السلامة، تتصدر حوادث الحريق التي تشهدها اليمن من عام إلى آخر.. سواء كانت البشرية أو المادية خاصة حين يكون الصمت الموقف الرسمي للجهات المختصة حيال هذه الكوارث والحرائق والخسائر، وتبرر هذه الحوادث بأسباب خارج إرادتها وأن الحلول أيضا خارج اختصاصاتها.

وزارة الداخلية في تقريرها الإحصائي السنوي أشارت إلى أن حوادث الحرائق التي حدثت خلال العام الماضي 2013 بلغت حوالي (381) حادثة حريق اغلبها بسبب الغاز.

التقرير يؤكد أيضا أن حوادث الحريق بسبب أسطوانات الغاز وأنها ترتفع من عام إلى آخر وتأتي في مقدمة الأدوات التي وقع الحريق بسببها .

مركز الحروق والتجميل بالمستشفى الجمهوري أكد أن 70% من الحالات الواردة إلى المركز من مختلف محافظات الجمهورية سببها أسطوانات وبراميل تعبئة الغاز و(محطات تعبئة الغاز).

وأوضح مدير المركز الدكتور صالح الحيضاني أن المركز يستقبل ما يقارب 450 شخص مصاب بحروق خطيرة شهريا.. منوها بأن المصابين يؤكدون أنهم لم يعلموا بتسرب الغاز ولم يدركوا أن هناك تسربا في أسطوانات الغاز إلا بعد حدوث الانفجار وذلك لعدم إضافة المادة المركبة والمضافة مع مادة الغاز من قبل محطات الغاز بالنسبة المحددة علميا وحتى تنذر المستخدم بوجود تسرب للغاز.

عدم اتباع والتزام المواطنين بإرشادات الأمن والسلامة ساعد بشكل واضح في ارتفاع حوادث الحريق بشكل عام، وحرائق الغاز خاصة، كما يقول وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد/ عبدالكريم معياد.

قواعد الأمن والسلامة عند استخدام أسطوانات الغاز ذكرها لنا العميد معياد بقوله: لا بد من التعامل مع أنابيب وبراميل الغاز بحذر وعدم دحرجتها عند شرائها، وكذا التأكد من عدم وجود أي تسريبات فيها بواسطة رغوة الماء مع الصابون وليس إشعال عود الثقاب الكبريت بعد تركيبها.

وطالب معياد الحكومة بسحب الأسطوانات التالفة وغير الصالحة للاستخدام من السوق والتي يصل عددها إلى نحو 4 ملايين أسطوانة تالفة وقديمة وغير مطابقة لجودة المواصفات والمقاييس.. لافتا إلى أن بعضها يتطلب إتلافا نهائياً ومنها ما يحتاج إلى إعادة الصيانة.

مدير مركز الحروق والتجميل بالمستشفى الجمهوري بصنعاء ووكيل ومصلحة الدفاع المدني يؤكدان أن الحل الوحيد لوضع حد للحرائق الناتجة عن أسطوانات الغاز التالفة هو إضافة المادتين المركبتين بالنسبة المحددة علميا وسحب الأسطوانات التالفة والقديمة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس.

شركة الغاز تؤكد على لسان مدير الإدارة الفنية لها محمد البوساني أن المادتين المركبتين موجودتين ويتم إضافتهما في منابع الإنتاج بمصافي عدن وصافر أثناء تعبئة كل قاطرة وبالنسبة المحددة علميا باعتبار زيادتها ونقصها ضررا على المواطنين.

وعن الأسطوانات التالفة يقول البوساني، لدى الشركة خطة استراتيجية لإنشاء مصنع لصيانة وصناعة أسطوانات الغاز غير الصالحة للاستخدام والتي قد سبق صيانتها بالإضافة إلى أن الشركة تقوم بصيانة 100 ألف أسطوانة سنويا وكذا شراء 60 ألف أسطوانة جديدة من المصنع اليمني وتستبدلها بالتالف واستبدال الأسطوانات التالفة يحتاج إلى مبلغ مالي كبير يفوق طاقة الحكومة والأوضاع التي تمر بها ،بحسب البوساني حيث إن استبدال مليون أسطوانة يتطلب ما يقارب 135 مليون دولار.

لجنة الأمن والسلامة ممثلة بنائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع وجهت العام الماضي بتوقيف استيراد أسطوانات الغاز لكن ذلك لم يحد من حوادث ومخاطر الأسطوانات التالفة.

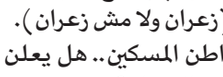

قف

عبدالوهاب مزارعة

زعران الكهرباء

كلفوت وعرفناه وسلمنا أمرنا لله الواحد القهار ولحكومتنا الرشيدة من بعده تبارك وتعالى.. وعرفنا - أيضاً - كل أنواع الكلافيت في كل أنحاء الجمهورية.

بيد أن (زعران) الكهرباء على مستوى المناطق يعيثون فساداً بسوء استخدامهم لسلطاتهم، فأنت - عزيزي القارئ - مواطن شريف مستأجر إحدى الشقق في إحدى العمارات السكنية وتسدد فاتورة الكهرباء أولاً بأول خصوصاً عندما نشاهد ذلك الكابوس على الفاتورة (المقص) ولو على ألف ريال..!!

لكن قد يتخلف ساكن أو اثنان في تسديد الفاتورة الشهرية للكهرباء، حينها تلقى سيارة الكهرباء قد حضرت وفي يوم إجازة (السبت) أو يوم الخميس آخر الدوام وقد قام (المحترمون) بقطع التيار عن العمارة كاملة (زعران ولا مش زعران).

ماذا يفعل المواطن المسكين.. هل يعلن الحرب على هؤلاء الزعران؟

هل لهم وللظلام؟ هل؟ وهل؟ وهل؟

يا أصحاب الكهرباء.. يا زعران اخجلوا من أنفسكم ومارسوا عملكم بما يرضي الله.. لا حسب أمزجتكم فالمواطن قد أصابه اليأس من كل شيء لا تحولوه إلى قاتل من أجل هذه الخدمة التي لم تستطيعوا تقديمها بصورة جيدة.

وتذكروا ويا زعران - أنكم لا تستطيعون الاقتراب من بيت الشيخ الفلاني والمسؤول العلاني منذ أن كانت الخدمة جيدة وفواتيرهم تصل إلى مئات الألوف ولم تقطعوا التيار عليهم.. ولستم بحاجة لتقديم أرواحكم من أجل أداء عملكم.. ولا بحاجة إلى اضطهاد الناس وممارسة التعسف عليهم كما تفعلون الآن.

الأمثلة كثيرة على فشل تقديم هذه الخدمة للمواطن بصورة جيدة فلا تمارسوا علينا جبروتكم.. أكثر من نصف الشهر يمر دون أن تكون الكهرباء منتظمة.. فرفقاً بنا..

ملاحظة: لمن يريد معرفة معنى كلمة (أزعر) عليه الرجوع لـ google)) أو سؤال أحد الأخوان من بلاد الشام (سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان) سيجد المعنى الدقيق للكلمة.

الصور تتحدث عن حجم الكارثة

جسر ونفق «الجمنة» يعاني الهبوط وسوء التنفيذ!!

كتب / وائل شرحة

لم يمر على إنشائه سوى ثلاثة أعوام وأثناء أعمال الإنشاء أغلقت المداخل والشوارع حتى يتم إنجاز ذلك العمل المبتغى منه خدمة أبناء الوطن.

وما لحق به من تدهور وخراب ينفي حقيقة ذلك ويؤكد لكل من مر عليه أو دقق النظر فيه أن زمنه الافتراضي أوشك على الانتهاء وأن إنشاءه يتجاوز الخمسين عاما وأكثر.

نفق «الجمنة» شارع المطار بأمانة العاصمة لم يمر على تاريخ افتتاحه وانتهاء العمل فيه سوى ثلاثة أعوام تقريباً .. إلا أن إسفلت سطح النفق قد بدأ يهبط وبشكل تدريجي قد يستشري في كافة المسافة المحاذية للجسر مما سيتسبب في تشققات في النفق وربما -لا قدر الله- قد يسقط على رؤوس المارة.

إن التدهور الذي لحق بجسر ونفق جولة «الجمنة» ليس إلا دليلاً على العشوائيات والمخالفات التي ترتكبها الشركات المنفذة لمشاريع الطرق والجسور، وكذا غياب أو إهمال الجهات الرسمية التي يقع على عاتقها مهام الرقابة والإشراف على تنفيذ مشروع ما.

الصور التي ننشرها مع هذا الموضوع تؤكد أن النفق لم يجهز طبق للمعايير والمواصفات والمقاييس العلمية والدولية التي يجب أن يلتزم بها المقاول المنفذ للمشاريع أثناء العمل، وتتأكد من صحته وجودته الحكومة ممثلة بالجهة الرقابية والمشرفة.

في اليمن فقط قد يخالف المقاول المنفذ للمواصفات المحددة للمشروع المكلف بتنفيذه على مرأى ومسمع من الجهات المختصة؟!!

إن هذا الإهمال، في حال حصل انهيار، يخلف الكثير من الأضرار البشرية والاقتصادية سواء كان على الحكومة أو المواطن، خصوصاً وأن الجسر والنفق تمر منه سيارات متنوعة وكبيرة وصغيرة، والكارثة قد نتفاجأ بها في أي وقت!!

هذا الموضوع نعتبره بلاغاً إلى أمانة العاصمة ووزارة الأشغال العامة والطرق للالتفات إليه وأخذ الحيطة والإطلاع على هذا المشروع، وما لحق بجسر «الجمنة» حتى تقوم بإصلاحه ووضع حد للأضرار التي سيخلفها بقاء هذا الهبوط الذي بدأ يتمدد على مستوى مساحة النفق.

تصوير / محمد حويس